الأمم المتحدة

A/C.5/53/SR.48

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

8 April 1999
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٤٨

المعقودة في المقر، نيويورك،

الخميس، ١١ آذار/ مارس ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أبيليان ..... (أرمينيا)

فيما بعد: السيد أرميتاج (نائب الرئيس) ..... (استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

نظام المعلومات الإدارية المتكامل (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

نظام المعلومات الإدارية المتكامل (تابع) (A/53/7/Add.7، A/53/573 و Add.1، A/53/662 و Corr.1 و A/53/829)

١ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال، في معرض تقديمه للإضافة المردفة بالتقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل A/53/573/Add.1، إن التقارير المرحلية والتحليلات العديدة المتعلقة بالنظام تؤكد نجاحه؛ وفي الواقع، يستعمل النظام يوميا مئات من الموظفين في جميع أرجاء العالم. ويقترب بسرعة اكتمال مرحلة تطوير ما يُعد مهمة معقدة للغاية. ووفقا للخبيرين المستقلين، تم تكبد نفقات إضافية ولم يكتمل المشروع في الوقت المحدد، لكنه لم يفشل. ويتم حتى الآن إحراز تقدم: فقد تم في ١ شباط/فبراير تنفيذ النسخة الجديدة للتطبيقات المالية، ويتم اختبار كشوف المرتبات والتطبيقات المتصلة بها، وسيبدأ في ١ تموز/يوليه في فيينا تنفيذ الإصدار ٣ في المكاتب الموجودة خارج المقر. ومن الناحية العملية، تولى موظفو الأمانة العامة تنفيذ جميع أنشطة الصيانة والأنشطة التشغيلية. وسيستمر التقليل من الاعتماد على المقاولين وسينحصر في الأنشطة المذكورة في التقرير المرحلي.

٢ - وأضاف قائلا إن تطوير النظام كان صعبا واستغرق فترة طويلة، ولا بد من أن تنشأ بعض الصعوبات أيضا، ولكن تم التغلب على المشاكل الكبيرة. ولإكمال هذا المشروع، هناك حاجة إلى الموارد المطلوبة في الفقرة ٦ من التقرير؛ فبدون هذه الأموال، سيكون من الضروري إنهاء أنشطة التنفيذ والتطوير النهائي في آخر تموز/يوليه.

٣ - **السيد باشكي** (وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية): قال، في معرض تقديمه لتقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن الزيادة في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/53/829)، إن تحليل مكتب خدمات المراقبة الداخلية يبين أن الزيادة البالغة نسبتها ١٧٠ في المائة تقريبا من مبلغ التكلفة الأصلي للعقد تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية.

٤ - أولا، أجريت تعديلات على العقد بالنسبة لأعمال التطوير الخارجة عن نطاقه بغية تصحيح المواصفات غير المكتملة أو غير الصحيحة، ولإضافة عدة مجالات استخدام جديدة يبلغ صافي تكلفتها ١١ مليون دولار، أو ٦٥ في المائة من مبلغ العقد الأصلي وقدره ١٧ مليون دولار. ولأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل هو أول جهد من نوعه تضطلع به الأمم المتحدة لتطوير نظم تتسم بالتعقيد، فإن العمل التمهيدي الذي تم القيام به لم يؤد إلى وضع مواصفات صحيحة ومكتملة للاحتياجات، ومرد ذلك إلى حد ما إلى افتقار المنظمة ككل إلى سياسات وإجراءات موحدة ومتكاملة. كما أن اشتراك المستعملين لم يكن كافيا، خاصة في المراحل الأولية لعملية التطوير. ولهذا، فقد تم إدخال تغييرات كبيرة مع تطوير النظام، بما في ذلك إعادة معالجة بعض الأجزاء المكتملة وإضافة عدة مجالات استخدام جديدة لتحسين الكفاءة التشغيلية. وعلى الرغم من أن التجاوزات في التكاليف تنسجم والتجاوزات التي تحدث في مجال الصناعة، فقد كان بالإمكان تخفيضها بالتخطيط السليم.

٥ - وأضاف قائلا إن السببين الآخرين، أي دعم التنفيذ والإنتاج وصيانة البرامجيات، استأثرا معا بمبلغ ١٧,٧ مليون دولار من الزيادة في التكاليف. ولم تُدرج هذه الاحتياجات في العقد الأصلي، إذ تقرر منذ البداية أن يضطلع بهذا العمل داخليا، بيد أنه نتيجة لعدم كفاية التخطيط والنقص في الموارد، وخاصة في الموظفين ذوي المهارات، لم تكن الإدارات المستعملة مستعدة بوجه عام للقيام بهذه الأعمال. فالاعتماد المفرط على المقاول والفريق القائم بالمشروع أسهم في إحداث المزيد من حالات التأخير ومضاعفة التكاليف. وقد كان بالإمكان إنجاز أكثر العمل داخليا، لو خطط له على النحو السليم، وربما تحققت بعض الوفورات.

٦ - وأردف قائلا إن المنظمة تزمع أن تنفذ على نطاق المنظومة ما تبقى من إصدارات نظام المعلومات الإدارية المتكامل وذلك بحلول شهر آب/أغسطس عام ٢٠٠٠. والإدارة على أمل في أن يتم التغلب على ما يمثله تنفيذ هذه الإصدارات من تحديات وأن يُقتصر، فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات التعاقدية في المستقبل، على الطلبات الواردة في مقترحات الميزانية. بيد أنه ما لم تتخذ الإدارة إجراءات متضافرة، فإن نفس الصعوبات التي اعترضت تنفيذ الإصدارات السابقة قد تتكرر، ويمكن أن تؤدي إلى مزيد من حالات التأخير وإلى مضاعفة التكاليف. فتدريب المستعملين والدعم التشغيلي الفعال والصيانة الصحيحة هي عناصر حاسمة في عملية إضفاء الطابع المؤسسي على نظام المعلومات الإدارية المتكامل بصفته أداة تشغيلية.

٧ - **السيد ستاين** (ألمانيا): قال، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يُعلق أهمية كبرى على فعالية وكفاءة تنفيذ النظام ويعتقد أنه نظام حاسم بالنسبة للأداء العام للأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن الاتحاد يحيط علما باستنتاج مكتب خدمات المراقبة الداخلية أن عددا من أوجه القصور التي برزت أثناء التطوير والتنفيذ ترتبت عليها زيادات في تكاليف العقد كان من الممكن تفاديها إلى حد ما. فهذه الاستنتاجات خطيرة، ويجب أن تأخذها الأمانة العامة بعين الاعتبار. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع رأي الأمين العام بأن لا ضرورة هناك إلى تنقيح التقديرات الواردة في الميزانية فيما يتعلق بإكمال النظام، كما يوافق على التوصيات الواردة في الفقرة ٦ من الوثيقة A/53/573/Add.1.

٨ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده أيضا يعلق أهمية كبرى على النظام ويعتبره أسًّا مركزيا لأمم متحدة أكثر حداثة وفاعلية. وفيما يتعلق بالفقرة ٦ من الوثيقة A/53/573/Add.1، سأل عما إذا كانت احتياجات التشغيل من الموارد تعكس تكاليف النظام فقط، أم أنها تعكس تكاليف التدريب والتكاليف الأخرى أيضا، وعما إذا كان يُنظر في الاستفادة من موارد الميزانية العادية فقط.

٩ - **السيد ياريمجوك** (بولندا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

١٠ - **السيدة سيلو برافو** (كوبا): قالت إن وفدها يشعر بالأسف لما حدث من تأخير في استلام تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وهو يحيط علما بالأسباب التي أشار التقرير إلى أنها كانت وراء الزيادات في التكاليف ويوافق على أنه كانت هناك حاجة إلى تخطيط واستعدادات أفضل وأكثر تفصيلا. ويرى وفدها أن مشاركة مستعملي النظام المرتقبين أساسي بالنسبة لتطوره؛ فانعدام هذه المشاركة أدى إلى نشوء عراقيل وتأخير في التنفيذ. وأعربت أيضا عن قلقها إزاء الاعتماد المفرط على المقاولين، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية المدربة داخل الأمانة العامة. فتدريب الموظفين أساسي لتحقيق الدعم الفعال لعملية تشغيل النظام على المدى الطويل. ويطلب وفدها تأكيدات من الإدارة بتخفيف الاعتماد على المقاولين في المستقبل.

١١ - وأضافت قائلة إن التعليقات الموضوعية على توصيات مكتب خدمات المراقبة الداخلية الواردة في تقرير الأمين العام مقبولة ومفيدة للغاية. غير أن وفدها لا يرى كيف يمكن إكمال المشروع بدون موارد إضافية، نظرا لحجمه وتعقيده فحسب. وعليه، فإن اقتراح أي موارد إضافية ينبغي أن ينظر فيه من خلال عملية إعداد الميزانية العادية. وسألت عما إذا كان بالإمكان استخدام صندوق الطوارئ لإكمال المشروع وعن مقدار ما يمكن أن يخصص منه.

١٢ - **السيد بارك هاي - يون** (جمهورية كوريا): قال إن وفده يشعر بالقلق لأن التكاليف الإضافية البالغة ١١ مليون دولار والتي تُعزى إلى عدم اكتمال التخطيط يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التكاليف في المستقبل. ونظرا لأن هذا الجزء من التكاليف الإضافية ناتج إلى حد ما عن الافتقار إلى الاستعدادات اللازمة على المستوى الداخلي، فإن وفده يُعلق أهمية على تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية للتدريب المطلوب. كما يُعلق أهمية على تنفيذ التوصية ٣ الواردة في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية (A/53/829، الفقرة ٤٩).

١٣ - ترأس الجلسة **السيد أرميتاج** (استراليا)، نائب الرئيس.

١٤ - **السيد أور** (كندا): قال إن المشاكل التي تجري مواجهتها ليست فريدة في نوعها بالنسبة للأمم المتحدة؛ فتقرير الخبيرين يشير إلى أن حكومة كندا مرت بمشاكل مماثلة في جهودها الرامية إلى تصميم نظامها الخاص. ولذلك يعتقد وفده أن التكلفة الإجمالية للمشروع معقولة، نظرا لحجم المنظمة وتعقدها.

١٥ - وطلب تأكيدات بأن تكون المنظمة مستعدة لمعالجة المشكلة الحاسوبية لعام ٢٠٠٠ إذا وافقت اللجنة على طلب تمويل إضافي. كما استفسر عن كيفية الحصول على تمويل إضافي للعملية المستمرة المتمثلة في تحسين نوعية النظام وصيانته.

١٦ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية أبرز المشكلة الأساسية، وهي عدم كفاية مشاركة الجهات الرئيسية المستعملة للنظام. وسأل عما اتخذته الأمانة العامة من تدابير عملية لإشراك هؤلاء المستعملين في تخطيط النظام وتصميمه. والتوصية ١ التي قدمها المكتب ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهذه المسألة. وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن النسبة المئوية للتكاليف الإضافية التي تعود المسؤولية عنها إلى المقاول. وذلك حتى يتم تفادي تكرر المشكلة أثناء مرحلة التنفيذ. كما أنه يود معرفة التاريخ الصحيح للتنفيذ النهائي لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

١٧ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن الرقم ٧٧,٦ مليون دولار المشار إليه في الفقرة ٦ (ب) من الوثيقة A/53/573/Add.1 لا يمثل سوى تكلفة تطوير وتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل. أما التكاليف الأخرى، بما فيها تكاليف التشغيل المستمر والصيانة على المدى الطويل، فقد تم حسابها على حدة. وترد البيانات ذات الصلة في التقرير المرحلي التاسع للأمين العام (A/52/711، المرفق الثاني).

١٨- وأضاف قائلا إنه تمت استشارة المستعملين في جميع مراحل عملية التطوير. وقد برزت مشاكل لأن احتياجات المستعملين كانت تتغير مع الوقت أو أنه لم يتم التفكير فيها بطريقة وافية. ومع ذلك، فقد أعرب المستعملون عن رضاهم الشديد الذي انعكس في آخر ما أخذ من أرقام فيما يتعلق باستعمال النظام. ويبلغ عدد المستعملين حاليا، في المقر عدة مئات في المتوسط.

١٩ - وذكر أن الموارد الإضافية اللازمة لتشغيل النظام وصيانته وتحسينه ستظهر في تقارير الميزانية البرنامجية في المستقبل. ومن المتوقع أن ينتهي دور المقاولين عند اكتمال المرحلة التنفيذية للمشروع. وعند ذلك يتحمل موظفو الأمانة العامة مسؤولية تشغيل النظام وصيانته وتحسينه. وقد طلبت إدارته تحويل ٢٩ وظيفة لهذا الغرض.

٢٠ - وفيما يتعلق بالاستعداد للمشكلة الحاسوبية لعام ٢٠٠٠، قال إن تشغيل النظام بفعالية أمر حيوي، لا للأمانة العامة فحسب، بل وللوكالات المتخصصة التي تستعمل النظام. كما أن صانعي البرامجيات قاموا بضمان جاهزية جميع برامجيات النظام لعام ٢٠٠٠. وبالرغم من ذلك، ووفقا لتوصية من الخبيرين المستقلين اشترت إدارته بوليصات تأمين لمواجهة احتمال فشل هذه البرامجيات. وهناك نظم معلومات في المنظمة ليست موصولة بالنظام، لكنه يتم بذل كل جهد لضمان جاهزية هذه النظم أيضا لعام ٢٠٠٠. وأعلن أن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ستعقد اجتماعا في اليوم التالي لمناقشة استراتيجيات لاحتواء الأزمة.

٢١ - وأعرب عن تفاؤل حذر باكتمال تنفيذ النظام في الوقت المحدد. وقد حصلت في الماضي تأخيرات ترجع إلى حد بعيد إلى سوء نوعية البيانات الموجودة وعمليات إعادة ترتيب البيانات التي كانت تتطلب شهورا عدة.

وأردف قائلا إن الخطوة الرئيسية التالية ستكون تنفيذ كشوف المرتبات. والتقدم الذي أحرز حتى الوقت الحاضر في هذا المجال.

٢٢ - واختتم قائلا إنه سيجيب فيما بعد على السؤال الذي طرحته ممثلة كوبا بشأن صندوق الطوارئ.

٢٣ - **السيدة سيلو برافو** (كوبا): قالت إن وفدها يشعر بنفس القلق الذي أعرب عنه في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية (A/53/829) إزاء انعدام أي ضمانات بأن المشاكل التي برزت في السنوات السابقة لن تتكرر لدى تنفيذ إصدارات النظام المتبقية، وهو ما سيؤدي إلى مضاعفة التكاليف. علاوة على ذلك، أعربت عن عدم اقتناع وفدها بأن مشروعا باهظ التكلفة كنظام المعلومات الإدارية المتكامل يتوافق مع احتياجات منظمة تواجه ضغوطا مالية قاسية.

٢٤ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه في حين تبدو تكلفة المشروع مرتفعة، فإنها لا تعكس ساعات العمل الإضافية التي قضاها فريق الموظفين الذين أبدوا تفانيا عظيما في عملهم على تطوير النظام. وليس هناك أي شك في فاعلية النظام. وعلى الرغم من أنه لا يستطيع تقديم أي ضمانات، فإن الدلائل تشير إلى أن المشروع سيكتمل في أوائل عام ٢٠٠٠ بالتكلفة المقدمة تقريبا.

مسائل أخرى

٢٥ - **السيدة إنسيرا** (كوستاريكا): قالت إنه على الرغم من استبدال المصاعد الميكانيكية بين الدور السفلي الأول والدور الرابع في الصيف الماضي، فإنها كما يبدو، تعمل بفاعلية أقل مما كانت عليه في السابق ولذلك، فإنها تود معرفة الشركة التي منحت العقد وما إذا كانت هذه الشركة مسؤولة أيضا عن صيانة هذه المصاعد.

٢٦ - وأشارت إلى أنها لاحظت مع الارتياح ردود الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي على النقاط التي أثارتها، في الجلسة ٤٧، بشأن الأمن. وهي ترحب بشدة بقرار إعادة التغطية الأمنية إلى مستواها السابق في الردهة الشمالية وحولها، وتأمل في أن يعاد النظر أيضا في الترتيبات الأمنية لرئيس الجمعية العامة. ووافقت على أن الوحدة المعنية بالكلاب تؤدي دورا هاما وضروريا في معالجة الطرود البريدية المشبوهة. بيد أنها تساءلت عما إذا كان استخدام الوحدة لمقاول خارجي أمر معقول من حيث التكلفة؛ وعما إذا كان العقد قد خضع لعطاء تنافسي، وعن الشركة التي منحت العقد؛ ولماذا لا تستطيع المنظمة تدريب كلب خاص بها بدلا من الاعتماد على مقاول.

٢٧ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن ارتفاع تكلفة الوحدة المعنية بالكلاب يمثل مشكلة خطيرة. وهو يشعر بالقلق كذلك لأن عددا من أجهزة الهاتف في أروقة المبنى غيير صالحة للاستعمال. ولم يطرأ أي تحسن على هذه الحالة منذ أن طرح المسألة لأول مرة قبل سنتين، فمن الأمور الحيوية، أن يكون بمقدور أعضاء السلك الدبلوماسي الاتصال ببعثاتهم في أي وقت. وكذلك، يجب أن تكفل الادارة المختصة بمرأب السيارات عدم استخدام المواقف المخصصة للسيارات الدبلوماسية لإيقاف سيارات أخرى.

٢٨ - **السيدة بويرغو - رودريغيز** (كوبا): قالت إن وفدها لا يزال يشعر بالقلق البالغ لعدم توفر حماية كافية في الدور الثاني من المبنى. فالترتيبات الأمنية هناك لا تنسجم والفقرة ١٥ من الباب ٢٧ دال من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/6/Rev.1)، التي تشير إلى ان الواجب الأساسي لدائرة الأمن والسلامة هو توفير بيئة آمنة مأمونة للشخصيات المرموقة الزائرة وللمندوبين والموظفين ولزوار الأمم المتحدة. ويحدد ملاك الموظفين لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢، المرفق الأول، عدد المسؤولين عن الأمن بـ ١٧١ عنصرا، وتساءلت عن المعدل الحالي للوظائف الشاغرة. وفيما يتعلق بمشكلة الطرود

البريدية المشبوهة، أشارت إلى أنها تود معرفة عدد الحوادث التي وقعت في السنة السابقة. وقد فوجئت حين علمت أن الوحدة المعنية بالكلاب استأجرت مقاولا خارجيا، وتساءلت عما تتحمله المنظمة من تكاليف لهذا الغرض، إذ لم يخصص للخدمات التعاقدية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحاليه سوى ٠٠٠ ٢ دولار وذلك على وجه التحديد، لطباعة الاستمارات المختلفة المطلوبة لأغراض الأمن والسلامة (الفقرة ٢١ من الباب ٢٧ دال). وأعربت عن شعورها بالتقدير لو تلقت ردودا خطية على هذه النقاط.

٢٩ - وأضافت قائلة إن مدخل المرأب الواقع على الشارع ٤٨ لا يفتح إلا لفترات قصيرة. ويضطر المندوبون في الأوقات الأخرى إلى استعمال المدخل الواقع على الشارع ٤٦، مما يسبب صعوبات أثناء ساعات ازدحام المرور. وتساءلت عما إذا كانت الإدارة المختصة بمرأب السيارات تعتزم معالجة هذه المشكلة.

٣٠ - **السيد نيفا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): قال إن سلامة الشخصيات المرموقة الزائرة والمندوبين والموظفين وزوار الأمم المتحدة تكتسب أهمية قصوى بالنسبة لموظفي دائرة الأمن والسلامة. وأضاف قائلا إن لديه إيمانا مطلقا بقدرة هؤلاء الموظفين على إدراك مستوى المخاطر وما تستدعيه من حماية. ويجب ألا يغيب عن بال أعضاء اللجنة أنه، لأسباب أمنية، لا يتيسر على الدوام إعطاء ردود وافية على الأسئلة المتعلقة بعمل الدائرة، مع أنه سيحاول الرد على ما يثار من نقاط.

٣١ - **السيد بارنويل** (غيانا): قال متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه لم يتلق حتى تلك اللحظة أي توضيحات بالنسبة لعدم تقديم التقارير التي طلبت في قراري الجمعية العامة ٢١٤/٥١ باء و ٢٠٨/٥٣ باء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

- - - - -